



مؤتمر

الدور المدني للجامعات العربية

2016/3/26-25

دعوة للكتابة

الجامعات تقوم بالتعليم العالي. هذا سبب وجودها. وتضيف أكثر الجامعات عبر العالم وظيفة ثانية هي البحث العلمي. بل يميل الميزان في الجامعات العالمية الطابع (World-Class Universities) نحو البحث العلمي، فتسمى "الجامعات الموجهة نحو البحث"، مقارنة بتلك "الموجهة نحو التعليم". ويضيف النموذج الأميركي دورا ثالثا، هو "خدمة المجتمع"، وهو دور أصبح شائعا في البلدان العربية.

هناك أسباب تدعونا الى التفكير بدور نسميه "الدور المدني" للجامعات العربية. نضيفه الى دوري التعليم والبحث، ويحل محل خدمة المجتمع.

يرى سوليفان ان مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة أصبحت تعمل كشركات. وفي هذا النموذج النيوليبرالي توضع المسائل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية خارج السؤال. وفيه "تفقد الأكاديميا الأميركية وكالتها العامة"¹. وتقول نوسبام² ان التعليم العالي يلهث وراء الإنتاج العلمي والتكنولوجيا، في حمى التنافس بين الجامعات والأمم من أجل الربح او النمو الاقتصادي (Economic growth). ويقول دونوج في كتابه "آخر الأساتذة: الجامعة الشركة ومصير الانسانيات"³، ان الاعتبارات الاقتصادية ادت إلى تراجع التعيين أو تأكله في العقدين الأخيرين، لصالح التعاقد المؤقت مع الاساتذة، وارتفعت نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تبغي الربح، حيث يضيق إلى أقصى الحدود هامش برامج الانسانيات، وينتشر نموذج "الأتعاب بحسب نتائج الطلاب". وفي نقده للنموذج الاقتصادي تحديدا كتب تشومسكي أيضا مؤخرا مقالة بعنوان "موت الجامعات الأميركية"⁴.

لقد حث الدفاع عن الدور المدني المهدد في التعليم العالي من قبل التوجه الاقتصادي عددا من رؤساء الجامعات في الولايات المتحدة الى التحرك، فعدوا في العام 1999 مؤتمرا أصدروا بعده "إعلان الرؤساء حول المسؤولية المدنية للتعليم العالي"⁵.

انتقلت هذه القضية لاحقا الى المستوى العالمي. في العام 2005 عقد مؤتمر في فرنسا صدر عنه إعلان تالوار (Talloires Declaration) حول "الأدوار المدنية والمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي" (2005)⁶. هذا الإعلان وقعه 29 رئيس جامعة من 23 بلدا، بينهم أربعة من البلدان العربية⁷، وقد وصل عدد موقعيه في العام 2012 إلى 247 جامعة وكلية من مناطق مختلفة من العالم.

طبعا يمكن أن ينطبق على الجامعات الخاصة العربية الوصف الذي قدمه دونوغ عن منطق الربح والتعاقد واهمال الانسانيات وغيرها. وهي في عمومها منشأة بصورة شركات تبغي تقاسم الربح، ولاسيما في مصر والأردن وسوريا وتونس والبحرين والكويت وعمان.

رغم ذلك لا يساعدنا نقد النيوليبرالية على فهم الوضع في الجامعات الحكومية العربية التي لا ينطبق عليها النموذج الاقتصادي.

لقد شكلت الجامعات الحكومية الكتلة الحرجة في التعليم العالي العربي، منذ خمسين سنة، وهي الجامعات التي تضم الكتل الكبرى من الأساتذة والطلاب في كل بلد عربي والتي لعبت وما تزال تلعب دورا رئيسيا في تكوين النخب الوسطى والعليا. نفترض أن هذه الجامعات تتبع نموذجا آخر نسميه النموذج السياسي. وهو نموذج غير شائع في البلدان التي ظهرت فيها "الدعوة المدنية".

نقصد بالنموذج السياسي غلبة الاعتبارات السياسية في حكمة الجامعات، أي خضوع القرارات الإدارية والمالية وحتى الاكاديمية لاعتبارات تفرضاها السلطة السياسية، بما في ذلك التعاقد مع الاساتذة وتعيينهم وترقيتهم. ونقصد به أيضا مراقبة مضمون البرامج والمناهج سياسيا، وفي بعض الأحيان ادخال مقررات أو مواد تعليمية موجهة سياسيا، وسيادة التعليم التلقيني. ونقصد أيضا تغذية الخطاب الجامعي للقيادات الجامعية بما يتفق مع التوجهات السياسية للحكومة، والتضييق على الحريات الاكاديمية، وتغذية الجو الجامعي بأنشطة ذات طابع سياسي. والسياسة لا تأتي من فوق فحسب بل تأتي من صفوف الأساتذة والطلاب، كلما زادت النزاعات السياسية في الجامعة.

وفي نهاية الامر تؤدي غلبة النموذج السياسي على الجامعات الحكومية الى نتائج مكملة لغلبة النموذج الاقتصادي على الجامعات الخاصة او شبيهة بها. وهذا ما يفسر انه يحصل غالبا تداخل او تحالف بين أهل السياسة وأصحاب المؤسسات الخاصة، فيكونون في بعض البلدان هنا وهناك في الوقت نفسه. في الحالتين تدفع نوعية التعليم الثمن، وتراجع الثقافة المدنية في الجامعة.

نقصد بالثقافة المدنية مجموعة من القيم والمعارف والمهارات والمواقف العامة التي تنتظم تحت عناوين مثل: الديمقراطية، المواطنة، ثقافة القانون، تعليم العلوم الإنسانية والاجتماعية، خدمة المجتمع، الالتزام المدني وبيداغوجيا النقصي والمداولة. وهي ثقافة يفترض ان تشمل جميع الطلاب والأساتذة، الى أي كلية أو اختصاص انتموا والى أي مهنة يتوجهون. وبالتالي فان الدور المدني يشمل التعليم والبحث على السواء، وهو يشكل قضية مستقلة أو وظيفة يمكن مقاربتها بأجندة مستقلة. في العام 2004 عدلت فنلندا على سبيل المثال نظام التعليم العالي لتجعل من الدور المدني وظيفة ثالثة للجامعات الى جانب التعليم والبحث⁸.

طبعا لا يصح القول إن هناك فراغا مدنيا في الجامعات العربية. والا لما كان للبحث في هذا الموضوع من جدوى. الفكرة هنا أن وضع الثقافة المدنية في الجامعات يتبدل تبعا للبلدان او قطاع التعليم او نوع مؤسسة التعليم العالي وهويتها الثقافية، وتبعا للسياق التاريخي لكل من هذه الحالات. الموضوع يستحق البحث والمداولة.

لقد شكلت انطلاقة "الربيع العربي" وما تلاه من احداث دراماتيكية إشارة ذات دلالة على أهمية الموضوع المدني عموما وفي التعليم العالي خصوصا. دلت التظاهرات الشبابية السلمية على وجود المخزون المدني لدى المتظاهرين (وجلهم من الطلاب وخريجي الجامعات). وكشفت الاحداث التي تلت، في ما يسمى أحيانا بـ"الخريف العربي"، ضعف المخزون المدني في عمق المجتمع، ولدى الشباب أيضا، حيث تحول الأمر الى عصبية قبلية وتطرف ديني، ونزاع مسلح بين جماعات لامتناهية في كل من سوريا واليمن وليبيا، والى الوقوف على حافة العنف في مصر، والى التقدم بحذر وبقدر من التعثر نحو إرساء نظام ديمقراطي في تونس. أما البلدان العربية الأخرى فلم تخرج نتائج ضعف الثقافة المدنية فيها الى العلن بعد، حيث ما زالت الايديولوجيات والمخبرات تؤمن الامن والاستقرار الظاهرين. طبعا يحق للبعض أن يعتقد بنظرية المؤامرة لتفسير ما يحدث منذ العام 2011. لكن المؤامرات والأحداث السياسية الطبيعية لا تفعل فعلها إلا في بيئة "عميقة" تتلقفها وتستثمر فيها. ومؤسسات التعليم العالي جزء من هذه البيئة، كمناخ داخلي او كزاد تحملّه للمتخرجين الذين تضخمهم في المجتمع كنخب وسطى او عليا. والفروق بين الدول العربية في هذا المضمار واضحة.

السؤال المطروح اذن، والذي يحتاج الى جواب او عدة أجوبة، يتعلق بالدور المدني الذي تلعبه او يمكن ان تلعبه الجامعات العربية، وبالاختلافات بينها. هناك أسئلة كثيرة تتفرع عن هذا السؤال الكبير. والمؤتمر الذي نحن بصددده هو ملتقى لطرح الأسئلة ولتقديم الإجابات وللمناقشة.

أهداف المؤتمر

يهدف هذا المؤتمر الى التفكير والتداول في الدور المدني التي تقوم به، او يمكن أن تقوم به، الجامعات العربية. ويعالج المؤتمر الموضوع من خلال أوراق ذات مقاربات متنوعة في الوصف والتحليل تعالج زوايا مختلفة من الحياة الجامعية، يقدمها أكاديميون عرب من سائر البلدان والخلفيات الاكاديمية.

محاور المؤتمر

يعالج المؤتمر موضوعه من خلال سبعة محاور، يظن المنظمون انها تشكل ابعاد الدور المدني للجامعة، وهي التالية (انظر في الملحق تعريفا موجزا بكل منها):

- 1) الديمقراطية
- 2) المواطنة
- 3) ثقافة القانون
- 4) الالتزام المدني
- 5) خدمة المجتمع
- 6) تعليم الانسانيات والعلوم الاجتماعية
- 7) بيداغوجيا التقصي والمداولة

والباب مفتوح على مفاهيم وابعاد أخرى يقترحها الباحثون تعبر عن الدور المدني، مقارنة بالأدوار السياسية والدينية والأيدولوجية والاقتصادية والمهنية وغيرها.

أنواع الأوراق ونطاقها

الباحثون مدعوون لمعالجة أي من المحاور المذكورة استنادا الى بيانات مجمعة حول أي من جوانب الحياة الجامعية، مثل: حكمة الجامعات (governance)، التحركات النقابية، البرامج والمناهج والمقررات، طرق التعليم والتقييم، المناخ الجامعي، الأنشطة الرسمية وغير الرسمية، المراكز البحثية والدراسية وسائر الوحدات غير التعليمية، الخطب والطقوس الجامعية، الخ.

يمكن ان تكون الورقة عن محور (مفهوم) واحد او عدة محاور. ويمكن أن تكون عن جانب واحد أو جامعة واحدة أو برنامج واحد أو حتى مقرر واحد، ويمكن ان تعالج عدة جوانب أو جامعات دفعة واحدة.

يمكن ان تكون الورقة دراسة حالة، او سردية، او سيرة، أو شهادة، او دراسة تحليلية لوثيقة/ وثائق او نظام او خطاب او بيانات، او دراسة مقارنة، او غيرها من الدراسات البحثية. المهم ان تكون الورقة مُعلّمة (informative) في حدها الأدنى وفي الحد الأقصى ان تقدم مساهمة نظرية أو معرفية في موضوع المؤتمر⁹.

قبول الملخصات والأوراق

الملخص: تقبل الملخصات والأوراق استنادا الى مراجعة تحكيمية، ويجب أن لا يقل الملخص عن 300 كلمة ولا يزيد عن 500 كلمة. آخر مهلة لاستلام الملخصات: 10/10/2015. آخر مهلة لقبول الملخصات: 20/10/2015.

الورقة: يجب ان لا يقل عدد كلمات الورقة عن 3,000 كلمة ولا يزيد عن 8,000 كلمة. آخر مهلة لاستلام الأوراق: 15/1/2016. آخر موعد لقبول الأوراق: 15/2/2016

مكان انعقاد المؤتمر وتاريخه: بيروت في 25-26/3/2016

السفر والإقامة

توفر الهيئة الإقامة الكاملة للمشاركين في الفندق لمدة يومين. وتكون تكاليف السفر على حساب المشاركين.

اللجنة العلمية للمؤتمر:

د. ساري حنفي، د. سوزان عبد الرضا، د. علي الموسوي، د. مارلين نصر، د. منير بشور (لبنان)

اللجنة الاستشارية للمؤتمر:

د. خالد عبد الفتاح عبد الله (مصر)، د. سعيد الصديقي (المغرب)، د. سلام كواكبي (سوريا)، د. سيف المعمري (عمان)، د. عبد الخالق عبد الله (الإمارات العربية المتحدة) د. منصف القابسي (تونس)، د. نخله وهبه (البحرين)، د. نظام عساف (الأردن)، د. فؤاد نوار (الجزائر).

المنسق العام للمؤتمر:

د. عدنان الامين (لبنان)

تقديم الملخصات والاوراق:

يرجى استخدام العنواين الالكترونيين معا لضمان الوصول:

laes@cyberia.net.lb; halaabisaleh91@gmail.com

الجهة المنظمة:

الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية هي منظمة مهنية غير سياسية لا تتوخى الربح، تهدف إلى تطوير ونشر المعرفة التربوية التي من شأنها المساهمة في تطوير البحث التربوي في لبنان والبلدان العربية الأخرى. وذلك من خلال قيامها بمشاريع وبحوث وحلقات دراسية إقليمية ومحلية ومؤتمرات بالإضافة إلى عمليات التوثيق والنشر، والتواصل مع كافة الجمعيات المماثلة محلياً وإقليمياً ودولياً (www.laes.org).

ملحق: تعريف موجز بالمفاهيم الرئيسية (المحاور)

الديمقراطية:

تشمل الديمقراطية في الجامعات أموراً مثل: الحريات (حرية التعبير والحرية الأكاديمية)، المشاركة في اتخاذ القرارات وفي اختيار القيادات، الانتخابات (الطلاب والهيئة التعليمية والموظفون)، الخ

المواطنة:

تشمل المواطنة مدى انتشار قيم ومفاهيم ومواقف في الجامعة تتعلق بأمور مثل: المساواة، الانصاف، حقوق الانسان، الجندر، العدالة، الهوية الوطنية، التعدد الاجتماعي والثقافي، حل النزاعات، التفاوض، الحوار، التماسك الاجتماعي، الخ.

ثقافة القانون:

تشمل ثقافة القانون في الجامعة أموراً مثل: حكم القانون/تطبيق القانون، محاربة الفساد، الشفافية، المساءلة، الاخلاق المهنية، حقوق الطلاب والعاملين في المؤسسة، الخ.

تعليم العلوم الإنسانية:

نعني بهذا الموضوع حصة البرامج التي تقع في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية من مجموع البرامج المتوافرة في الجامعة، وما إذا كانت المقررات الإنسانية والاجتماعية تعلم في البرامج العلمية والتطبيقية، بصورة متطلبات جامعة او بصور أخرى، وما نوع هذه المقررات وما حجمها، الخ

الالتزام المدني:

يعبر الالتزام عن جانب من جوانب الدور المدني المتعلق بدور الجامعة في الشأن العام، كالمشاركة في بلورة التشريعات، والمساهمة في تطوير السياسات العامة، ومساعدة الوزارات والهيئات ذات المنفعة العامة.

خدمة المجتمع:

تتعلق خدمة المجتمع بالأعمال التي يقوم بها الطلاب والهيئة التعليمية في دعم ومساعدة المجتمع المحلي في حل مشكلاته وتحسين أوضاعه تبعاً لاختصاصاتهم وتبعاً لحاجات المجتمع. يكون ذلك أحياناً جزءاً من متطلبات الجامعة المفروضة في المنهج على الطلاب، وتكون للجامعة خطط وبرامج وأحياناً وحدات مختصة بخدمة المجتمع. في بعض الأحيان تتم أنشطة خدمة المجتمع بمبادرة من الطلاب والأساتذة بصورة فردية أو جماعية. كما ظهر مؤخراً مفهوم الخدمة من أجل التعلم (service learning) وهو لا يتعلق بتعلم الخدمة وإنما بالتعلم المبني على خدمة المجتمع المحلي (as community-based learning).

بيداغوجيا التقصي والمداولة:

للتقصي صيغ بيداغوجية متعددة الأسماء: التعلم المبني على التقصي (-inquiry-based learning) (IBL) التعلم المبني على المشكلات (problem-based learning-PBL) التعلم الموجه عن طريق التقصي (inquiry-guided learning-IGL)، الأنشطة الموجهة عن طريق التقصي (-Inquiry Oriented Activities)، والمنهج المبني على التقصي (inquiry-based curriculum). النقطة الرئيسية في بيداغوجيا التقصي أن الجواب على أي سؤال يحصل استناداً إلى تقصي الوقائع والوثائق والمراجع ومصادر المعلومات. وثمة أسئلة جديدة يولدها التقصي.

ويرتبط بالتقصي مفهوم المداولة أو المذاكرة (deliberation) حيث يتم البحث عن الأجوبة وكيفية اتخاذ القرارات، عن طريق النقاش بين المعنيين، في الصف أو في المؤسسة. ومن هذه الزاوية ينضم التعليم التعاوني إلى الطرق المحفزة على المداولة.

¹ Sullivan M. W. (2000). Institutional identity and social responsibility in higher education, in Ehrlich, T. (Eds), *Civic Responsibility and Higher education*. Phoenix, American Council of Education and the Oryx press

² Nussbaum, M. C. (2010). *Not for profit: why democracy needs the humanities*. Princeton, N.J.: Princeton University Press

³ Donoghue, Frank (2008), *The Last Professors: The Corporate University and the Fate of the Humanities*, Fordham University Press

⁴ Chomsky, N., 2015: <https://www.jacobinmag.com/2014/03/the-death-of-american-universities/>

⁵ Aspen Institute on June 29- July 1, 1999, <http://www.compact.org/resources-for-presidents/presidents-declaration-on-the-civic-responsibility-of-higher-education/>

⁶ <http://talloiresnetwork.tufts.edu/what-is-the-talloires-network/talloires-declaration>

⁷ الجامعة الأميركية في القاهرة، جامعة القديس يوسف في بيروت، جامعة الأحفاد للنبات في السودان، وجامعة القدس في فلسطين

⁸ Kantanen, H. (2005). "Mission civique et responsabilité sociale", *Les nouveaux enjeux des relations publiques, dans l'enseignement supérieur. Politiques et gestion de l'enseignement supérieur*, 17(1), 117-134. Retrieved from <http://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement-superieur-2005-1-page-117.html>

⁹ ملاحظة: تستبعد الأوراق التجريبية التي يقتصر همها على البحث عن الفروق الدالة احصائياً.